

البند 5 من جدول الأعمال

WFP/EB.A/2016/5-E

قضايا السياسات

للنظر

التوزيع: عام

التاريخ: 17 مايو/أيار 2016

اللغة الأصلية: الإنكليزية

تتاح وثائق المجلس التنفيذي على موقع البرنامج على الإنترنت (<http://executiveboard.wfp.org>).

تحديث عن دور البرنامج في الاستجابة الإنسانية الجماعية

موجز تنفيذي

لم يتضاءل نطاق ولا شدة الاحتياجات الإنسانية حول العالم في 2016. وما زالت هناك استجابات إنسانية ملحة وضخمة على نطاق المنظومة تتواصل في العراق، وجنوب السودان، والجمهورية العربية السورية، واليمن. وكما أبرز الاستعراض العالمي للحالات الإنسانية لسنة 2016 الذي أصدره منسق الإغاثة في حالات الطوارئ في ديسمبر/كانون الأول 2015، فإن أكثر من 125 مليون شخص حول العالم سيحتاجون إلى مساعدة إنسانية في 2016. وبغية توفير مساعدة إنسانية وحماية من أجل إنقاذ الأرواح لأشد هؤلاء السكان ضعفاً – والبالغ عددهم 87.6 مليون نسمة – فقد صدر نداء من أجل الحصول على 20.1 مليار دولار أمريكي – أي خمسة أمثال التمويل الذي تطلبته الاستجابات الإنسانية منذ عقد.

وهذا هو السياق الذي دعا فيه الأمين العام للأمم المتحدة إلى عقد مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني في إسطنبول في 23-24 مايو/أيار 2016 من أجل إعادة التأكيد على الالتزام الجماعي بالإنسانية وبتحديد مسار للتغيير. وأهداف مؤتمر القمة هي إيجاد طرق جديدة للعمل لتجاوز الانقسام بين العمل الإنساني وبين التنمية وتقديم حلول طويلة الأجل لفجوات الموارد التي تقيد الجهود المبذولة من أجل الوصول إلى الأشخاص المحتاجين.

وبناء على الإصلاحات السابقة، بما فيها برنامج التحول التابع للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، فقد اشترك البرنامج وغيره من أطراف العمل الإنساني في منديات عالمية لتحديد التزامات تشكل خطة عمل الأمين العام من أجل الإنسانية الناتجة عن مؤتمر القمة. وكونت اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، بوصفها الهيئة المركزية لتنسيق العمل الإنساني، أفكاراً وعززت مبادرات من أجل خطة العمل المذكورة. وأدت مشاركة البرنامج في اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، وبخاصة فيما يتعلق بقضايا التمويل، والاستعداد والاستجابة للطوارئ، والبرمجة القائمة على النقد، إلى تسهيل إجراء تحسينات في تصميم وتنفيذ الاستجابات.

وترمي "الصفقة الكبرى" التي صممها الفريق الرفيع المستوى للأمين العام والمعني بتمويل أنشطة المساعدة الإنسانية إلى إيجاد طرق لتوسيع نطاق الموارد المتاحة بغية الوصول إلى مزيد من الأشخاص المحتاجين. ويعمل البرنامج مع الوكالات الشريكة، والجهات

لاستفساراتكم بشأن الوثيقة:

السيد B. Lander

كبير موظفي الشراكات الخارجية

البريد الإلكتروني: brian.lander@wfp.org

السيدة G. Jerger

مديرة

مكتب جنيف

البريد الإلكتروني: gordana.jerger@wfp.org

المانحة، والدول المتضررة من أجل ضمان تحقيق مطامح الصفقة الكبرى وزيادة الموارد المتاحة للأشخاص المتأثرين بالأزمات الإنسانية. ويتمثل الهدف الأعلى في وضع الأشخاص في مركز العمل الإنساني وتحديد طرق جديدة للعمل الذي يسهل توفير حصائل جماعية لكل الأطراف المعنية.

ومن المجالات المهمة بالنسبة للبرنامج تمويل المساعدات الإنسانية، وتعزيز قدرات الأطراف المحلية والوطنية، وبناء القدرة على الصمود بدعم سبل العيش والاعتماد على النفس في حالة الأشخاص الواقعين في فخ الأزمات الممتدة.

مشروع القرار*

يحيط المجلس علماً بوثيقة "تحديث عن دور البرنامج في الاستجابة الإنسانية الجماعية" (WFP/EB.A/2016/5-E).

تنفيذ برنامج التحول للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات

- 1- مع إنجاز المرحلة المعيارية من برنامج التحول للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، أصبح البرنامج ملتزماً بأن يوائم عملياته وبروتوكولاته الداخلية وفقاً لإرشادات هذا البرنامج. وتبقى المسؤولية الكلية عن تنفيذ برنامج التحول على عاتق مجموعة مدراء برامج الطوارئ التابعة للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، والتي يتمتع البرنامج بعضويتها.
- 2- ويسعى البرنامج وغيره من الوكالات إلى معالجة القيود المشتركة بين الوكالات في العمليات الميدانية عن طريق الاشتراك في بعثات مجموعة مدراء برامج الطوارئ وفي استعراضها السنوي للعمليات. وفي ديسمبر/كانون الأول 2015 انضم البرنامج إلى بعثة المجموعة التي أوفدت إلى بوروندي وركزت على التدابير المبكرة من أجل تسهيل الاستعداد الجماعي. وفي يناير/كانون الثاني شارك البرنامج في الاستعراض السنوي للعمليات الذي أجرته المجموعة وشمل عمليات التصدي السريعة النشطة من المستوى 3 في العراق، وجنوب السودان، والجمهورية العربية السورية، واليمن، والاستجابة المعطلة مؤخراً من المستوى 3 في جمهورية أفريقيا الوسطى، والبلدان التي قد تتأثر بالأزمة الإنسانية، وغير ذلك من العمليات. وساعد الاستعراض منظمات اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات على التوصل إلى فهم مشترك للقضايا التي تتطلب عناية إضافية والتي يمكن لاشتراك مجموعة مدراء برامج الطوارئ فيها أن يسهل تنسيق العمل.
- 3- وقدمت مجموعة مدراء برامج الطوارئ مزيداً من التوصيات لرؤساء الوكالات الأعضاء في اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات بشأن الاستجابات الثلاث من المستوى 3 على نطاق المنظومة في العراق، وجنوب السودان، والجمهورية العربية السورية، واليمن، وذلك بينما أسهم استعراضها لأداء منسقي الشؤون الإنسانية في تحديد منسقين للشؤون الإنسانية ونواب منسقي الشؤون الإنسانية.
- 4- كما شارك البرنامج في الاجتماع النصف السنوي لمجموعة مدراء برامج الطوارئ مع الجهات المانحة الذي ركز على آلية التدخل العاجل للاستجابة الفعالة للطوارئ من المستوى 3 على نطاق المنظومة، وعلى الدعم والتنفيذ في الأزمات الممتدة، وتمويل المساعدة الإنسانية. وشارك كبار مديري البرنامج في بعثة استعراض الأقران التشغيلية الموفدة إلى اليمن وبعثة فريق كبار الموظفين المعني بتنفيذ خطة التحول الموفدة إلى تشاد. وقدمت كلتا البعثتين توصيات لمنسقي الشؤون الإنسانية والأفرقة القطرية بشأن مجالات التحسن في استجابات كل منهم.

الاستجابات من المستوى 3 على نطاق المنظومة

- 5- البرنامج ملتزم بالتأكد من أن التدابير الجماعية المتخذة في الاستجابات على نطاق المنظومة مناسبة للغرض في جميع الأزمات الممتدة الجارية. وقد فحنت اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات آلية الاستجابة للطوارئ من المستوى 3 على نطاق المنظومة لكي تعالج بمزيد من الكفاءة الأزمات الإنسانية عن طريق التأكد من أن تلك الاستجابات تحظى بالأولوية من حيث تخصيص

* هذا مشروع قرار، وللاطلاع على القرار النهائي المعتمد من المجلس، يرجى الرجوع إلى وثيقة القرارات والتوصيات الصادرة في نهاية الدورة.

القيادات المخولة، والتوظيف، والتمويل. وقد حددت استعراضات الاستجابات من المستوى 3 على نطاق المنظومة في العراق، والجمهورية العربية السورية، واليمن حاجة إلى فهم واضح ومشارك لألية المواءمة للمستوى 3 وإلى مزيد من الاتساق في تطبيقها.

6- وأدى السياق التشغيلي المتغير الذي أصبحت فيه الأزمات الممتدة التي يحدثها البشر هي العامل المسبب الأساسي للطوارئ الإنسانية إلى زيادة استخدام اسم المستوى 3 على نطاق المنظومة على نحو يتجاوز غرضه الأصلي وهو التنبيه إلى ضرورة ضخ عاجل للقدرات التي تشمل القيادات، والتوظيف، والتمويل.

7- وأسفرت هذه التسميات الموسعة إلى النظر خطأ إلى وضع المستوى 3 على نطاق المنظومة بوصفه تعبيراً عن شدة الأزمات وأنه أداة لإعطاء الأولوية للتمويل. وقد جعل سوء الفهم هذا من الصعب على دوائر العمل الإنساني التحول عن تسمية المستوى 3 على نطاق المنظومة، بحيث فُسرَت عمليات تعطيل المستوى 3 كإخفاض في درجة أولوية الاستجابة أو كتحسين للوضع.

8- وسعت اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، عن طريق مجموعة مدراء برامج الطوارئ، إلى إعادة تركيز آلية المستوى 3 على نطاق المنظومة على غرضها الأصلي، وهو توفير ضخ سريع شديد الضرورة للموارد لسد الفجوات لفترة محدودة بغية تلبية المطالب لوضع إنساني متغير ومُشدّد مع الاعتراف بالأوضاع الخاصة بكل سياق.

9- ووافقت منظمة اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات على إجراء تغيير من عبارة "الاستجابة من المستوى 3" إلى "الاستجابة العاجلة من المستوى 3" وإلى التمييز بين مرحلة التوسع ومرحلة التوطيد في الاستجابة العاجلة على المستوى 3. فمن شأن مرحلة التوسع الأولى أن تستلزم تنسيق عملية حقن للقدرات عقب تغير ملحوظ في الوضع الإنساني. أما في مرحلة التوطيد، فإن الموارد تواءم مع مستوى القدرات اللازمة لاستجابة أطول أجلاً.

10- كما تجري دراسة نهج جديدة لتتبع التقدم المحرز في الاستجابات العاجلة من المستوى 3 على نطاق المنظومة، ولرصد وتوجيه التقدم في مجال التشغيل وإدارة الانتقال من استجابة من المستوى 3. ومن شأن تطبيق العلامات القياسية أن يساعد على وضع معايير للمستوى المتوقع للاستجابة الجماعية، وحشد الجهود من أجل التوسع، وتحديد معالم واضحة لتوجيه عملية تعطيل الاستجابات العاجلة من المستوى 3 على نطاق المنظومة.

11- ويدعم البرنامج هذه الجهود الرامية إلى إعادة مواءمة آلية المستوى 3 على نطاق المنظومة بحيث تؤكد الحاجة إلى بقاء العمليات بسيطة والأدوات قادرة على التواءم مع الحقائق الميدانية وتسهيل استجابات أكثر فعالية.

12- وسوف تعكس أي تنقيحات تجرى في المستقبل لبروتوكولات البرنامج في مجال تنشيط الاستجابة للطوارئ هذه التطورات الطارئة على آلية المستوى 3 على نطاق المنظومة.

المجموعات العالمية والخدمات الإنسانية المشتركة

13- تبين أن التنسيق القطاعي يؤدي إلى تغطية أفضل، وفجوات وازدواجيات أقل، ومزيد من وفورات الحجم الكبير، وإدماج أوسع نطاقاً للشركاء، واستجابات أكثر اتساقاً. ولكن تمشياً مع تقرير الأمين العام المقدم إلى مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني، فإن الأمر يقتضى إجراء تعديلات على نظام التنسيق من أجل الانتقال من تنسيق المدخلات إلى تحقيق حصائل مشتركة.

14- والواقع أن مجموعات الخدمات – بالنسبة للجسديات واتصالات الطوارئ – تتجاوز هذا الانقسام بين القطاعات بفضل طريقة عملها. فعلى مستوى البرامج دأبت المجموعة العالمية للأمن الغذائي منذ عام 2015 على الدعوة إلى إجراء مزيد من تحليل الاحتياجات الإنسانية بصورة أكثر انتظاماً وبصفة مشتركة بين القطاعات، والتي تراعي العوامل الموسمية وعوامل سبل العيش في تحديد الشروط اللازمة للبرمجة المشتركة القائمة على الحصائل.

- 15- وتؤدي المجموعات دوراً أساسياً في تنفيذ نهج القدرة على الصمود الذي يستدعي، كما أبرزت سياسة البرنامج بشأن بناء القدرة على الصمود من أجل الأمن الغذائي والتغذية⁽¹⁾، تدخلات متعددة المستويات وقائمة على النظم، ومتعددة القطاعات، ومتعددة أصحاب المصلحة، وخاصة بكل سياق.
- 16- كما أن المجموعات عززت قدرات الشركاء الوطنيين، وبخاصة خلال السنتين الماضيتين، كما حدث في بنغلاديش وإقليم المحيط الهادي عن طريق التدريب على الإنذار المبكر، ووضع خرائط المخاطر، وتقييمات الاحتياجات. وسيسرع هذا العمل، على نحو ما هو مبين في استراتيجية مجموعة اللوجستيات واستراتيجية مجموعة الأمن الغذائي للفترة 2016-2017.
- 17- كما أن المجموعة المعنية بالاتصالات في حالات الطوارئ تقوم، إلى جانب مواصلة توفير خدمات الاتصالات لاستجابات الكوارث، بتنفيذ استراتيجيتها لسنة 2020 التي اعتمدت في 2015 والتي ترمي إلى أن تكفل لجميع المستجيبين في حالة طوارئ – بما في ذلك السكان المتضررين – أن يصلوا إلى خدمات الاتصالات الحيوية والأدوات الرقمية.
- 18- وتقوم المجموعة المعنية بالاتصالات في حالات الطوارئ تحت قيادة البرنامج بحشد الخبرة عبر شبكة شركائها الممتدة لتعزيز المجتمعات المحلية بوصفها أول المستجيبين، وتمكينها من اتخاذ قرارات مدعومة بالمعلومات بشأن حياتها، وتسهيل تقديم المساعدة الرقمية مثل البرمجة القائمة على النقد.
- 19- ومثال ذلك أن مشروع المجموعة لسنة 2020 في نيبال يرمي، عن طريق التركيز على الاتصالات مع المجتمعات المحلية، إلى وضع خطة استعداد من أجل تكنولوجيا معلومات واتصالات الطوارئ لصالح الحكومة، وأطراف العمل الإنساني ووسائل الإعلام والقطاع الخاص، مع التركيز على التمكين لاتصالات أسرع وأفضل بين المجتمعات المحلية المتضررة. ويقوم مشروع المجموعة لسنة 2020 في الفلبين الذي يتولى قيادته عضو المجموعة Ericsson Response، ببناء علاقات فيما بين مشغلي الأجهزة المتنقلة ودوائر العمل الإنساني من أجل تسهيل استعادة خدمات الهاتف المتنقل بسرعة بعد وقوع كارثة، وذلك لصالح السكان المتضررين ولتمكين من تقديم المعونة بمزيد من الفعالية.

اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات

- 20- اجتمع رؤساء الوكالات المشاركة في اللجنة منذ التحديث الأخير في يونيو/حزيران 2015 لاستعراض الحماية والوصول والموارد من أجل الاستجابات الإنسانية في الجمهورية العربية السورية واليمن، ولمناقشة أزمة الهجرة واللجئين في أوروبا. كما استعرضوا توصيات الفريق الرفيع المستوى للأمن العام المعني بتمويل أنشطة المساعدة الإنسانية والاستعدادات لمؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني. وقد أدرج تنسيق برمجة التحويلات النقدية على جدول الأعمال كما طلب البرنامج، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، ومنظمة الصحة العالمية. وأعدت الوكالات الأربع ورقة مشتركة لتوفير المعلومات لهذه المناقشة التي تمخضت عن إنشاء فريق عمل استراتيجي تابع لرؤساء الوكالات المشاركة في اللجنة من أجل النظر في استخدام النقد في السياقات الإنسانية. والفريق تترأسه مجموعة البنك الدولي، وسيقدم توصيات لاجتماع الأعضاء الرئيسيين في اللجنة في يونيو/حزيران 2016. والبرنامج ملتزم بالتوسع إلى حد كبير في استخدام النقد عند الاقتضاء نظراً لأنه يمكن أن يتيح للسكان المتضررين مزيداً من الخيارات والكرامة والتمكين، وهي عوامل مضاعفة اقتصادية تعزز الأسواق المحلية، والكفاءة المحسنة، وتحقيق القيمة مقابل المال.
- 21- وواصل البرنامج طيلة 2015 المشاركة في رئاسة فريق عمل اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات المعني بالتأهب والقدرة على المواجهة، وعمل كراعٍ مشارك لفريق العمل المعني بتمويل الأنشطة الإنسانية.
- 22- وقاد فريق العمل المعني بتمويل الأنشطة الإنسانية مشاورات عالمية أجريت عن تمويل المساعدة الإنسانية في المستقبل، وتمخضت عن تقرير "تمويل المساعدة الإنسانية في المستقبل: التطلع إلى ما وراء الأزمة"⁽²⁾ الذي استخدم كمساهمة في الفريق الرفيع المستوى لتمويل المساعدة الإنسانية ومؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني. كما أنجز استعراض مكتبي للتحديات الرئيسية في مجال الوصول إلى أموال مجمعة على أساس قطري وتقرير عن تقييمات قدرات الشركاء يوصي بزيادة الشفافية.

(1) WFP/EB.A/2015/5-C

(2) https://interagencystandingcommittee.org/system/files/fhf_looking_beyond_the_crisis_report.pdf

وتضمنت دراسة عن اشتراطات الجهات المانحة - تولى توجيهها البرنامج وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وأجريت نيابة عن فريق العمل المعني بتمويل الأنشطة الإنسانية - توصيات بتقديم المساعدة الإنسانية بمزيد من الكفاءة، بما في ذلك الحد من رصد الأموال، وتنسيق وتبسيط متطلبات الجهات المانحة في مجال الإبلاغ، وتوفير تمويل للمساعدة الإنسانية متعدد السنوات وقابل للتنبؤ. وتجري مناقشة هذه التوصيات مع مبادرة المنح الإنسانية السليمة.

23- ووضع فريق عمل اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات المعني بالتأهب والقدرة على المواجهة نهج الاستعداد للاستجابة في حالات الطوارئ في صورته الأخيرة، وهو يقوم بنشره. وتجلت قيمة هذا النهج القائم إلى حد كبير على منهجية البرنامج في الاستجابة للزلازل المدمر في نيبال. كما واصل الفريق تصميم عملية تدابير الإنذار المبكر للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، ومكّن بذلك من دراسة قدرات الاستجابة بالنسبة للمخاطر المحددة بمزيد من الفعالية.

24- وفي نهاية سنة 2015 استعرضت اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات أولويات مجموعة مدراء برامج الطوارئ والفريق العامل وهيئاته الفرعية لفترة السنتين 2016-2017.

25- وترمي الأولويات الجديدة للفريق العامل إلى مواصلة عمل اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات مع إطار سندي للحد من مخاطر الكوارث، وبرنامج عمل سنة 2030، وحصيلة الدورة الحادية والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، والحصائل المتوقعة لمؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني. وكانت الأولويات الأربع المتفق عليها بالنسبة لفترة السنتين القادمة هي الاستجابة الفعالة للطوارئ والأزمات الممتدة؛ والمساءلة والشمول؛ والنزوح وحصائل الحماية؛ والتمويل. ويشترك البرنامج في رئاسة مجموعة مرجعية تركز على الإنذار المبكر والاستعداد، ويشترك في رعاية العمل بشأن التمويل، وينخرط مع المجموعات المعنية الأخرى مثل مبادرة المنح الإنسانية السليمة نيابة عن اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات.

26- وحددت مجموعة مدراء برامج الطوارئ أهدافا لعملها في 2016 بناء على استعراض أجري لخطة عملها في نهاية 2015، وهي: دراسة القضايا التشغيلية ذات الأهمية العاجلة وتقديم المشورة بشأنها، بما في ذلك القضايا المدرجة على جدول أعمال رؤساء الوكالات الأعضاء في اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات؛ والاضطلاع بصفة منتظمة برصد واستعراض عمليات الطوارئ؛ ودراسة سيناريوهات المخاطر العالية في المستقبل وتحديد تدابير مبكرة ملائمة؛ ومواصلة ترشيد النظم الخاصة بتقديم المساعدة الإنسانية على نحو جماعي للأشخاص المحتاجين. ويدعم عمل مجموعة مدراء برامج الطوارئ فريق كبار الموظفين المعني بتنفيذ خطة التحول الذي يقدم المشورة لمنسقي الشؤون الإنسانية والأفرقة القطرية؛ ويضطلع باستعراضات الأقران للعمليات؛ وينظم حلقات دراسية شبكية عن موضوعات مثل إمكانيات التحول في برمجة التحويلات القائمة على النقد، والمساءلة أمام السكان المتضررين، والجهات المانحة وبرنامج التحول، والاستعداد والتعلم من الاستجابة للزلازل نيبال، وإمكانية وصول المساعدة الإنسانية.

27- ويشترك البرنامج في استعراض وظيفي لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية من أجل توضيح دور المكتب ونموذج عمله وضمان مناسبته للغرض. وتجري الاستعراض شركتان خارجيتان للمشورة الإدارية تحت إشراف نائب منسق الإغاثة في حالات الطوارئ. والبرنامج يرحب بهذا الاستعراض بوصفه فرصة سانحة في الوقت المناسب لإظهار الدور الداعم الذي يؤديه مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية على المستويين القطري والعالمي، بما في ذلك دور منسق الإغاثة في حالات الطوارئ كرئيس للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات.

الإصلاح في منظمة الصحة العالمية

28- شارك نائب المدير التنفيذي للبرنامج في الفريق الاستشاري الرفيع المستوى بشأن إصلاح عمل منظمة الصحة العالمية في حالات التفشي والطوارئ ذات العواقب الصحية والإنسانية، والذي اختتم عمله في أوائل 2016. وترأس الفريق الدكتور David Nabarro وضم 19 خبيراً. كما دعم البرنامج الإصلاح الداخلي في المنظمة عن طريق إعارة موظفين تقنيين لدعم إدارة سلاسل الإمداد.

29- وأصدر المدير التنفيذي لمنظمة الصحة العالمية، ونائب المدير العام والمديرون الإقليميون بياناً استرشدوا فيه بتوصيات أصدرها الفريق الاستشاري الرفيع المستوى ومداولات المجلس التنفيذي للمنظمة، والتزموا بمقتضاه بإجراء إصلاح عاجل وشامل لعمل المنظمة في حالات الطوارئ "عن طريق إنشاء برنامج واحد بقوة عمل واحدة، وميزانية واحدة، ومجموعة واحدة من القواعد والعمليات، وخط واحد واضح للمسؤولية" و"آلية مستقلة لتقييم ورصد أداء المنظمة، مع رفع التقارير إلى الهيئات الرئاسية".

العمليات العالمية

30- الأولوية الاستراتيجية للبرنامج هي ضمان التآزر والاتساق في اشتراكه في العمليات العالمية، تحت القيادة الكلية لنائب المدير التنفيذية. وخلال الفترة قيد الاستعراض ركزت هذه الجهود على الدورة الحادية والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ ومؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني. كما أن البرنامج يشارك، بوصفه عضواً في التحالف الدولي للأزمات الحضرية، في التحضيرات الخاصة للمؤتمر المعني بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة (المونل الثالث) الذي سينعقد في كويتو، إكوادور من 17 إلى 20 أكتوبر/تشرين الأول 2016.

الدورة الحادية والعشرون لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ

31- تمخضت الدورة الحادية والعشرون لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ التي انعقدت في باريس في العام الماضي عن خطوة كبرى في التصدي لقضايا تغير المناخ. وتدل الأهداف الرئيسية الثلاثة لاتفاق باريس 2015 - وهي الحد من زيادة درجة الحرارة العالمية إلى ما دون درجتين مئويتين، وزيادة القدرة على الصمود للمناخ والتأقلم معه، وتأمين تدفقات مالية لهذه الغايات - على الأولوية الأساسية لضمان الأمن الغذائي وإنهاء الجوع. كما أن الاتفاق يعالج العواقب الوخيمة التي سيتمخض عنها تغير المناخ على نظم الأغذية وسبل العيش.

32- ويؤثر اتفاق باريس على نهج البرنامج فيما يتعلق بالأمن الغذائي، والتغذية، والوصول إلى التمويل المناخي، وعمله على دعم الحكومات في الحد من الجوع والتأقلم مع تغير المناخ. والبرنامج مراقب للصندوق الأخضر للمناخ الذي يوفر نظاماً جديداً للتمويل المناخي. وقد أطلق البرنامج خلال الدورة الحادية والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ مرفقه الخاص بمواجهة آثار تغير المناخ لتعزيز الأمن الغذائي والذي قد يكون مؤهلاً للتمويل من كل من الصندوق الأخضر للمناخ والتمويل المناخي من الجهات المانحة الثنائية.

33- كما يعالج اتفاق باريس قضية الخسائر والأضرار، فيدعو إلى زيادة الجهود في نظم الإنذار المبكر، والاستعداد للطوارئ، والحوادث البيئية الوقوع، وتقييم وإدارة المخاطر على نحو شامل، والتأمين ضد مخاطر المناخ، والقدرة على صمود المجتمعات المحلية، وسبل العيش والنظم الإيكولوجية. ويُنظر إلى البرنامج، بما له من تجارب في الاستجابة للكوارث المناخية، والحد من مخاطر الكوارث، وبناء القدرة على الصمود وشبكات الأمان، كقائد في هذه الجهود.

مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني

34- يمثل أول مؤتمر قمة عالمي يعقد على الإطلاق للعمل الإنساني في إسطنبول في 23-24 مايو/أيار بالنسبة للمجتمع العالمي فرصة لنقطة تحول في إحداث زخم سياسي من أجل التغيير ومناصرة الإنسانية المشتركة. ومن شأن الالتزامات المتعهد بها والتدابير المتخذة في إطار خطة العمل من أجل الإنسانية - إذ تستجيب لدعوة الأمين العام إلى عدم تجاوز أحد العناية أولاً بأكثر الناس تخلفاً عن الركب - أن تقدم مؤشراً مبكراً للالتزام العالمي بتحقيق أهداف خطة عمل 2030.

35- والأهداف الرئيسية الثلاثة لمؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني تضع الأشخاص المتضررين في مركز العمل الإنساني والتخفيف من المعاناة: إعادة التأكيد على الالتزام العالمي بالإنسانية ومبادئ العمل الإنساني؛ والبدء في تدابير والالتزامات تمكن البلدان والمجتمعات المحلية من الاستعداد والاستجابة للأزمات والصمود للصدمات؛ وتقاسم المبتكرات وأفضل الممارسات التي يمكن أن تساعد على إنقاذ الأرواح حول العالم.

36- وعمل البرنامج على نحو وثيق مع أمانة مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني على تحديد الأولويات قبل انعقاد المؤتمر، ومثل في جميع المشاورات الإقليمية الثماني والمشاورات العالمية. وشاركت المكاتب الإقليمية في اللجان التوجيهية للمشاورات الإقليمية؛ وساهم الخبراء التقنيون، بما في ذلك قادة المجموعات العالمية، في مناقشات ومشاورات الأفرقة المواضيعية؛ وأعار البرنامج موظفين لأمانة مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني وأمانة الفريق الرفيع المستوى المعني. كما ساهم البرنامج في الأعمال التحضيرية لمؤتمر القمة عن طريق اللجنة التوجيهية الدائمة وآلياتها.

37- وأسهم البرنامج في تقرير الخلاصة التوليفية عن عملية المشاورات الإقليمية لمؤتمر القمة، وتقرير الفريق الرفيع المستوى المعني بتمويل أنشطة المساعدة الإنسانية المعنون "أهم من أن يترك عرضة للفشل"، وتقرير الأمين العام المعنون "إنسانية واحدة: مسؤولية مشتركة" و"خطة العمل من أجل الإنسانية". وقدم أوراها بحثية إلى بوابة مؤتمر القمة العالمية للعمل الإنساني على الإنترنت، ومن بينها ورقة موقف البرنامج بالنسبة لمؤتمر القمة (أغسطس/آب 2015)، وهي بيان يعرض خمسة مقترحات يعتقد البرنامج أنها ستساهم بأعظم قدر من الفعالية في سد الفجوة في تمويل العمل الإنساني، وورقة مشتركة مع وكالات رئيسية أخرى في المجموعات العالمية بشأن "مسألة الوكالات الرئيسية في المجموعات - عشر سنوات للنظر: تعزيز فعالية الوكالات الرئيسية في المجموعات".

38- وستحدد خلال مؤتمر القمة التزامات بالنسبة لكل مجال من المجالات الأساسية للمسؤولية في خطة العمل من أجل الإنسانية: (1) القيادة السياسية لمنع النزاع وإنهائه؛ (2) التمسك بالقواعد المعيارية الحامية للإنسانية؛ (3) عدم تجاوز أحد؛ (4) تغيير حياة الناس - من تقديم المعونة إلى إنهاء الاحتياج؛ (5) الاستثمار في الإنسانية. وستوجد هذه الالتزامات الأساسية، بالإضافة إلى التزامات أكثر تحديداً، في موضع المركز من الموائد المستديرة السبع لكبار القادة و15 دورة خاصة. ومن المتوقع أن توائم وكالات الأمم المتحدة عملياتها مع جميع الالتزامات الأساسية، وهي تشجع على تحديد التزامات إضافية جماعية وفردية تدعم الوفاء بها. والغاية الكلية هي تحديد طريقة جديدة للعمل تستهدف الحصائل الجماعية، والأطر الزمنية المتعددة السنوات، والمزايا النسبية للمستجيبين.

39- كما أن البرنامج، بالإضافة إلى المساهمة في تحديد التزامات أساسية ومحددة، يعمل هو وشركاؤه على تنظيم مناسبات خلال مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني. وهي تشمل مناسبة جانبية رفيعة المستوى فيما يتعلق باستغلال قوة الغذاء والتغذية من أجل إنجاز تحقيق حصائل جماعية، ومناسبات جانبية فيما يتعلق بالتمويل المبتكر للعمل الإنساني: العمل القائم على التنبؤ، وتأمين المؤشرات وتمويل الانتعاش المتعدد السنوات؛ والتحديات والفرص في تقييم الاحتياجات واستهداف الأشخاص من أجل التدخلات الإنسانية في المناطق الحضرية؛ والنهوض بالتوصيلية الإنسانية عن طريق الشراكات مع القطاع الخاص. كما سيشارك البرنامج في مهرجان المعارض فيعرض الخدمات الخمس التي يقدمها لدوائر العمل الإنساني وهي: المجموعة المعنية بالاتصالات في حالات الطوارئ، ومجموعة اللوجستيات، وفريق الدعم السريع لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في حالات الطوارئ، ومستودع الأمم المتحدة للاستجابة الإنسانية، ودائرة الأمم المتحدة لخدمات النقل الجوي للمساعدة الإنسانية. وسيعرض البرنامج وشركاؤه في سوق الابتكار حلولاً ابتكارية للتحديات التي تواجه العمل الإنساني، مثل السلسلة الرقمية للإمداد، والابتكارات من أجل القضاء على الجوع، وتحليل الكوارث ورسم خرائطها آلياً، والخدمة النقالة لتحليل هشاشة الأوضاع ورسم خرائطها، وأداة تعجيل الابتكار.

الفريق الرفيع المستوى المعني بتمويل أنشطة المساعدة الإنسانية و"الصفقة الكبرى"

40- قدم البرنامج مساهمة كبيرة في عمل الفريق الرفيع المستوى المعني بتمويل أنشطة المساعدة الإنسانية - وهو عنصر مهم في التحضيرات اللازمة لمؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني. وأهاب الفريق بالجهات المانحة ومنظمات العمل الإنساني أن تحدد طرقاً جديدة للعمل معاً من أجل الحد من الاحتياجات الإنسانية، وتعميق قاعدة الموارد وتوسيع نطاقها، والاتفاق على صفقة كبرى من التنازلات فيما بين الجهات المانحة والوكالات. وكان الافتراض الأساسي من وراء هذه التوصيات هو أن تحقيق درجات أكبر من الكفاءة من شأنه أن يدفع التكاليف نحو الهبوط ويجذب جهات مانحة جديدة، ويحد بذلك من فجوة تمويل العمل الإنساني.

- 41- والعناصر الرئيسية الثلاثة في الصفقة الكبرى التي اقترحتها الفريق الرفيع المستوى المعني بتمويل أنشطة المساعدة الإنسانية هي: (1) خطوات يمكن للجهات المانحة والمنظمات اتخاذها معا من أجل زيادة الشفافية المالية، وتوفير مزيد من الدعم والتمويل للمستجيبين الأوائل على المستوى الوطني، والتوسع في استخدام البرمجة القائمة على النقد مع العمل في الوقت نفسه على تحسين تنسيق تنفيذها؛ (2) خطوات تستطيع المنظمات اتخاذها من أجل الحد من الازدواج والتكاليف الإدارية، وإجراء استعراضات للنقائص، وزيادة التقييمات المشتركة والمحايدة للاحتياجات، وتعزيز اشتراك المستفيدين في التدابير والقرارات التي تؤثر عليهم؛ (3) خطوات يمكن للجهات المانحة اتخاذها لتوفير مزيد من التمويل المتعدد السنوات، والتقليل من رصد الأموال، وتنسيق وتبسيط متطلبات الإبلاغ.
- 42- ويجري تحديد التزامات مماثلة للعرض على مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني عن طريق عشرة مسارات للعمل تشارك في قيادتها الجهات المانحة والوكالات. ويشارك البرنامج في توجيه مسار العمل بشأن البرمجة النقدية. وتشمل مسارات العمل الأخرى الحد من تخصيص التمويل؛ وزيادة الدعم المقدم لمستجيب الخسوف الأمامية؛ والربط بين العمل الإنساني والتنمية؛ والتخطيط المتعدد السنوات؛ وتقييمات الاحتياجات؛ و"ثورة المشاركة"؛ والحد من التكاليف الإدارية والاستعراضات الوظيفية؛ وتنسيق عملية الإبلاغ؛ والشفافية.
- 43- ويشترك البرنامج في جميع هذه المجالات مستعينا بقدراته الراسخة في مجال تقييمات الاحتياجات، وعمله على تعزيز الشفافية والتزامه بتوسيع نطاق الدعم المقدم للشركاء الوطنيين. وفي جميع هذه الجهود تعطى أولوية لتحسين الكفاءة - ومثال ذلك عن طريق الدعوة إلى الحد من رصد الأموال وتنسيق متطلبات الإبلاغ - والتمكين بهذه الطريقة من توجيه مزيد من الموارد للسكان المتضررين.

مجالات التركيز

تمويل المساعدة الإنسانية

- 44- في السنوات الأخيرة شهد المجتمع الدولي، والبرنامج بصفة خاصة، فجوات تمويلية متزايدة الاتساع، مع تزايد احتياجات العمل الإنساني على نحو يفوق طاقة نظام الاستجابة الإنسانية. وخلال السنوات الخمس الماضية تم تمويل ما متوسطه 62 في المائة من احتياجات البرنامج مقارنة بنسبة 66 في المائة من النداءات التي تولت الأمم المتحدة تنسيقها.
- 45- والارتفاع المثير للانزعاج في حالات الطوارئ الإنسانية، مع ما تتسم به هذه الأزمات من تعقيد وامتداد، أبرز الحاجة إلى اتباع نهج جديدة في مجال تمويل المساعدة الإنسانية. ويشترك البرنامج في مناقشات استراتيجية واسعة النطاق عن هذه النهج المقبلة من خلال اشتراكه في فريق العمل التابع للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات المعني بتمويل الأنشطة الإنسانية ومقترحات الفريق الرفيع المستوى المعني بتمويل أنشطة المساعدة الإنسانية من أجل الصفقة الكبرى.
- 46- ويواصل البرنامج، مع العمل في نفس الوقت على تعزيز التدابير اللازمة لتحسين إدارة الموارد وتعظيم الكفاءات، الدعوة إلى مزيد من المرونة، وزيادة إمكانية التنبؤ وتوفير الموارد على نحو مستدام عن طريق التمويل المتعدد السنوات والمتعدد الأطراف. وما زالت المساهمات غير المقيدة والمتعددة الأطراف التي تبلغ نسبتها 8.3 في المائة تمثل جزءا صغيرا من التمويل الكلي للبرنامج. وغلبة التمويل المخصص والقصير الأجل والقائم على المشروعات تساهم على نحو ملحوظ في التجزؤ والتنافس على الموارد وتقيد إمكانيات الكفاءة التكاليفية في شراء الأغذية، وخدمات النقل، واتفاقات الشراكة من بين مجالات أخرى.
- 47- وفي سياق خطة عمل 2030 ومؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني يدعم البرنامج الدعوات إلى مزيد من التكامل بين التنمية والعمل الإنساني، بما في ذلك تحسين التكامل بين التنمية وتمويل المساعدة الإنسانية وتعزيز الشراكات بين الجهات المانحة، والحكومات القطرية، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص، والبرنامج بغية إحراز نتائج مستدامة نحو إنهاء الجوع.

تعزيز القدرات والصمود على المستوى المحلي

- 48- احتلت الدعوة الموجهة إلى أطراف العمل الإنساني بإكمال القدرات المحلية والوطنية بدلا من الازدواج معها أو الحلول محلها مكانا بارزا في مشاورات مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني وأكدها الفريق الرفيع المستوى المعني بتمويل أنشطة المساعدة الإنسانية وتقرير الأمين العام المعنون "إنسانية واحدة: مسؤولية مشتركة".
- 49- وقبل انعقاد مؤتمر القمة العالمي شارك البرنامج في مناقشات عن كيفية تركيز المساعدة الإنسانية على المستوى المحلي، فسلط الضوء على التزامه بتسهيل تحويلات الموارد والقدرات إلى مستجيبين الخط الأول على المستوى الوطني وتشجيع الجهات المانحة على توفير تمويل متعدد السنوات للمساعدة على حفز تعزيز القدرات لدى الأطراف المحلية.
- 50- وتعد مساعدة الحكومات المضيفة على مكافحة الجوع أحد مجالات الأولوية المؤسسية الستة لدى البرنامج في 2016. ويعمل البرنامج في الوقت الحاضر على تحسين قدرته على مساعدة الحكومات المضيفة فيما يتعلق باستراتيجياتها الوطنية لمعالجة انعدام الأمن الغذائي وتحسين قدراتها على الاستعداد للطوارئ على أن يكون الهدف النهائي هو الوصول إلى القضاء على الجوع. ويتبع البرنامج كخطوة أولى نهجا كليا في أداء دوره في تعزيز القدرات عن طريق التحديد الواضح للحصائل النهائية المنشودة والقدرات التقنية والموارد اللازمة وتحسين التوافق والتنسيق بين أنشطته.
- 51- ويشترك البرنامج أكثر من 900 من المنظمات القائمة على المجتمع المحلي والمنظمات غير الحكومية الوطنية التي تؤدي دورا أساسيا في الاستجابة الإنسانية. ويساعد البرنامج، عن طريق مشاركته في توجيه وتدريب المجموعات المحلية للأمن الغذائي واللوجستيات، على إعداد المنظمات غير الحكومية الوطنية لإقامة شراكات فعالة مع أطراف أخرى، بما في ذلك الحكومات والجهات المانحة. ويستثمر البرنامج حوالي 60 في المائة من نفقاته السنوية البالغة 3 مليارات دولار أمريكي على سلاسل الإمداد في الأسواق المحلية، وهو يعمل مباشرة مع القطاع الخاص المحلي من أجل تقديم المساعدة. وتساعد قدرة البرنامج الشرائية وخبرته على تعزيز قدرات النقل التجاري المحلي، وقطاعي السلع وتجارة التجزئة.
- 52- وقد نشط البرنامج والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر شراكتهما إداريا منهنما بأن ولاياتهما ومناطق تركيزهما متكاملة بما في ذلك الأمن الغذائي والتغذية والتنمية الريفية. والتزم البرنامج بدعم مبادرة تحالف المليار لتحقيق القدرة على الصمود التابعة للاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر. وعلى المستوى العالمي تكمل أهداف هذه المبادرة وأهداف تحدي القضاء على الجوع إحداهما الأخرى وتدعم بعضها البعض.
- 53- وترمي مبادرة تحالف المليار لتحقيق القدرة على الصمود إلى توسيع نطاق العمل المجتمعي والمدني من أجل إشراك مليار شخص حول العالم في تعزيز القدرة على الصمود لدى أضعف السكان بحلول 2025. والبرنامج عضو في اللجنة التوجيهية العالمية لمبادرة تحالف المليار التي ينعقد أول اجتماع لها في إسطنبول أثناء انعقاد مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني.
- 54- وقد أصدرت المديرية التنفيذية للبرنامج والأمين العام للاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر خطابا مشتركا يشجعان فيه الجماعات الوطنية للاتحاد والمكاتب القطرية للبرنامج على تحديد وتعقب فرص جديدة للتعاون تفيد المنظمين ومن تخدمهما من الأشخاص. وسيدعم هذا العمل عن طريق تقاسم أفضل الممارسات والدروس المستفادة وجهود المناصرة المشتركة الموسعة.

الارتباط بين العمل الإنساني والتنمية والأزمات الممتدة

- 55- انطلاقا من الطابع الشامل لخطة عمل 2030 والالتزام بعدم تجاوز أي إنسان وحتى التحضيرات لمؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني طُرحت دعوات متزايدة إلى اتباع نهج جديد يتجاوز التفرقة بين العمل الإنساني والتنمية عن طريق العمل نحو حصائل جماعية تقوم على المزايا النسبية والأطر الزمنية المتعددة السنوات، وبخاصة في الأزمات الممتدة والسياقات الهشة.
- 56- وقد أدى البرنامج، من خلال عمله المشترك بين الوكالات، دورا مهما في مناصرة وتصميم ذلك النهج. ومثال ذلك صممت منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، والبرنامج إطارا فكريا للتعاون والشراكة بشأن

تعزيز القدرة على الصمود من أجل الأمن الغذائي والتغذية. ويحدد الإطار ستة مبادئ لتوجيه الدعم المقدم لقدرات الاستيعاب والتأقلم والتحول لدى السكان الضعفاء الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي في الاستجابة للصدمات أو الضغوط.

57- وبغية دعم الأوضاع الممتدة، فقد أيد البرنامج ومنظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية إنشاء إطار العمل بشأن الأمن الغذائي والتغذية في ظل الأزمات الممتدة التابع للجنة الأمن الغذائي. وتوجه المبادئ الأساسية للإطار جهود أصحاب المصلحة المتعددين في معالجة انعدام الأمن الغذائي ونقص التغذية وبناء القدرة على الصمود بطرق تصمم خصيصا لتحديات الأزمات الممتدة وتسهم عند الإمكان في حل الأسباب العميقة.

58- ويعمل البرنامج في الوقت الحاضر مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين من أجل الانتقال من نهج "الرعاية والإعالة" نحو نهج آخر يؤكد الاعتماد على النفس، حيث يمكن اللاجئين في أوضاع النزوح الممتدة من العيش بمزيد من الكرامة ومن تلبية المزيد من احتياجاتهم الغذائية والتغذوية. وستطبق استراتيجية مشتركة في جميع البلدان التي توجد فيها عمليات مشتركة بين المفوضية والبرنامج، بداية من العمليات التي تنطوي على إمكانيات لتحقيق نتائج مبكرة مثل تشاد وجنوب السودان وأوغندا.

59- وفي جنوب السودان شرعت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والبرنامج في مبادرة جديدة للاعتماد على النفس تستهدف النساء اللاجئات في جنوب شرقي البلد في 2015. وتزود المبادرة - بعد إجراء تحليل للقيود والفرص المحلية - النساء اللاجئات بحزمة كلية من الدعم ترمي إلى تعزيز رأسمالهن المالي عن طريق مساعدتهن على إقامة مشروعاتهن الصغيرة، ورأسمالهن البشري عن طريق تزويدهن بتدريب من أجل الإمام بالأمور المالية، ورأسمالهن الاجتماعي عن طريق تنظيمهن في رابطات للادخار والتسليف.

60- وفي أوغندا عززت مفوضية الأمم المتحدة والبرنامج بصفة مشتركة دعمهما للمزارعين اللاجئين، مما مكّنهم من الاشتراك على نحو مريح في الاقتصاد الزراعي خارج المخيمات. ويتلقى اللاجئون، الذين توفر لهم الحكومة المضيفة أرض مخصصة للزراعة، تدريباً على معدات المناولة والتخزين بعد الحصاد بينما يتلقى المزارعون من المجتمع المحلي المضيف نفس المساعدة. ومن خلال هذا النهج الشامل تقوم مفوضية الأمم المتحدة والبرنامج ببناء الرأس المال الاجتماعي، والحد من التوتر بين المجتمعين المحليين، وضمان تقاسم الفوائد على قدم المساواة.

61- كما أن البرنامج يتبع تحالف الحلول الذي عقد مائدته المستديرة الأولى مع منظمات شريكة في فبراير/شباط 2016. وللتحالف الذي يشارك في قيادته برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، والدانمرك، وتركيا، ولجنة الإنقاذ الدولية، ثلاثة مجالات رئيسية للعمل: إشراك القطاع الخاص؛ وإدارة البحوث والبيانات والأداء؛ وحكم القانون. ويركز العمل الأولي على إيجاد حلول للسكان النازحين في الصومال، وأوغندا، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وزامبيا. ونوه في المائدة المستديرة الأولى للتحالف بعمل البرنامج مع القطاع الخاص، ومع شركة فودافون بصفة خاصة في كينيا، كمثال على الممارسة السليمة.

الابتكار في مجال العمل الإنساني

62- يقوم البرنامج، بشراكة مع أطراف أخرى، بتصميم طرق ابتكارية لاستخدام التكنولوجيا لضمان حماية السكان المتضررين واحترام كرامتهم وتوفير الخدمات لهم. وتهدف أدوات وعمليات جديدة إلى تعزيز القدرة على التأقلم والكفاءة والسرعة في العمل الإنساني، وبذلك تحسن القدرة على التتبع والمساءلة في مجال المساعدة الإنسانية، بالنسبة للمستفيدين والجهات المانحة على السواء، مع السماح في الوقت نفسه بدرجة أكبر من المرونة في الاستعداد والاستجابة للطوارئ. وبصفة خاصة يؤدي الانتقال إلى المنصات المتكاملة إلى تسهيل تقاسم المعلومات بين الشركاء وبيّح فرصاً لزيادة علاقات التآزر وفعالية تقديم الخدمات. كما أن هذه النظم توفر نماذج للنقاش مع الحكومات كخيارات لمنصات الخدمات من الحكومة إلى المواطن، وذلك مثل المنصات التي تستلزمها برامج شبكات الأمان الوطنية.

63- ومثال ذلك أن منصة البرنامج للمستفيدين وإدارة التحويلات SCOPE تمكن الحكومات والشركاء من العمل من أجل إنشاء سجل واحد لكل بلد، وهو ما يضيف الشفافية والمساءلة على الاستجابة الإنسانية، وهما الاعتباران المهمان عند توفير المساعدة

القائمة على النقد. ومثال ذلك أن نيجيريا والبرنامج والمنظمة الدولية للهجرة يشاركون في شمال غربي نيجيريا الوكالة الوطنية التابعة للحكومة والمعنية بإدارة الطوارئ في إنشاء سجل واحد لتوزيع المساعدة النقدية على السكان المتضررين عن طريق النقود المتقلبة. وقد تشارك البرنامج والمنظمة الدولية للهجرة في تصميم سجل واحد آخر في جنوب السودان أدى إلى الشروع في برنامج جديد للوصول إلى الأسواق يشمل 70 من تجار التجزئة المحليين. ومن المتوقع أن يتم في وقت لاحق من هذا العام توسيع نطاق منصة SCOPE بحيث تشمل شركاء آخرين في جنوب السودان.

64- وبناء على التجارب المشتركة في بنغلاديش وبوروندي والأردن وكينيا ولبنان، فإن البرنامج ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين يقومان بإعداد اتفاق عالمي لتقاسم البيانات، بحيث يعززان تعاونهما وقدرتهما على حماية المعلومات الحساسة المتعلقة بالأشخاص الذين يخدمانهم.

65- وبينما يجري نشر منصة SCOPE في مختلف جوانب البرنامج، فإن الأفرقة القطرية للعمل الإنساني بما في ذلك في العراق، تبدي اهتماما باستخدام المنصة من أجل إدارة المساعدة المشتركة بين الوكالات. كما يعتزم البرنامج دعم تجربة حكومية رائدة لإنشاء سجل واحد لبرامج الحماية الاجتماعية في أوغندا.